

2017

The Impact of the Earnings Management on Continuity Jordanian Insurance Companies

Ayman Saleh Harb Dr

Assistant Professor - Accounting Department, College of Economics & Administrative Sciences, Zarqa University, Hashemite Kingdom of Jordan, aymansharb@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aja>

Recommended Citation

Harb, Ayman Saleh Dr (2017) "The Impact of the Earnings Management on Continuity Jordanian Insurance Companies," *Arab Journal of Administration* **المجلة العربية للإدارة**: Vol. 37 : No. 2 , Article 3. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aja/vol37/iss2/3>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Arab Journal of Administration **المجلة العربية للإدارة** by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aar.edu.jo, marah@aar.edu.jo, dr_ahmad@aar.edu.jo.



أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية

د. أيمن صالح مصطفى حرب

أستاذ مساعد - قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية، من خلال تحقيق هدفين، هما: تحديد تأثير إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية. وتحديد تأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية. ولتحقيق هذه الأهداف، قام الباحث بتصميم استبانة من (18) فقرة، تم توزيعها على مجتمع الدراسة المكون من جميع شركات التأمين الأردنية. وعددها (10) مع نهاية 2014 (عينة الدراسة شملت جميع أفراد المجتمع)، وتمثلت وحدة التحليل بالأفراد العاملين في أقسام المحاسبة (المدراء الماليين والمحاسبين)، والدوائر والأقسام الأخرى (البحري، الحريق والحوادث العامة، والحياة والصحي، والسيارات) في قطاع التأمين مع نهاية 2014، حيث تم توزيع (40) استبانة على الأفراد العاملين في هذه الدوائر والأقسام. وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية في عمليات تحليل فقرات الاستبانة شملت تحليل خصائص عينة الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط ومصنوفة، وتم إجراء اختبار (t).

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- 1- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (للفرضية الأولى) لتأثير إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (0.621)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة والبالغة (17.59) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (5%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية.
- 2- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (للفرضية الثانية) لتأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (0.617)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة والبالغة (14.08) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.001)، وهو أقل من (5%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية.

وكان من أهم التوصيات التي اقترحها الباحث في هذه الدراسة، ضرورة زيادة الاهتمام بموضوع إدارة الدخل وربطها باستمرارية الشركات في قطاعات التأمين والقطاعات الأخرى في كافة الجامعات والكليات والمعاهد، مع زيادة الاهتمام بالمراجع والدوريات في هذا الموضوع والأبحاث المستقبلية.

مقدمة ومشكلة الدراسة

تهتم جميع القطاعات المالية والتجارية والصناعية والخدماتية ومن ضمنها قطاع التأمين بالنتائج المالية وخاصة الربحية، فالفكرة المتمركزة في عقول المسؤولين الإداريين والمساهمين والمستثمرين والأطراف ذات العلاقة بالمنشآت على اختلاف أنواعها، أنه كلما زادت قيمة الربحية في التقارير المالية المقدمة من قبل المنشآت، دل ذلك على تمتع المنشأة بمركز مالي قوي مع سمعة جيدة في السوق، وهذا يؤدي إلى الإقبال على التعامل مع المنشأة من قبل المساهمين

* تم استلام البحث في سبتمبر 2015، وقبل للنشر في نوفمبر 2015.

والمستثمرين والأطراف ذات العلاقة، بغض النظر عن التحريف في التقارير المالية وإن كانت نتائج قيمة الربحية مبالغاً فيها من قبل المنشأة، منتهجة بذلك نهجاً مخالفاً لأخلاقيات وأداب وقواعد المهن إن كانت محاسبية أو غير محاسبية. وتؤثر قرارات إدارة الدخل على عدد من أصحاب المصالح (Stakeholders)، لأن العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، تعتمد في قراراتها على البيانات المالية الصادرة من إدارات هذه المنشآت المسئولة عن اتخاذ القرارات الخاصة بالدخل، فالقرار المتخذ من المسؤولين على قرارات الدخل يؤثر على الأطراف المتمثلة في الموظفين والدائنين وحملة الأسهم والمحللين الماليين ووكلاء الأسهم والمنظمات (Mckee, 2005: 39).

والمعايير المحاسبية الدولية (IAS, 2001) تسمح باستخدام طرق محاسبية بديلة لكثير من عمليات القياس، التي من شأنها التأثير في القوائم المالية، كطرق تقييم المخزون، وطرق احتساب الاهتلاك، وطرق تكوين مخصص الديون المشكوك فيها، وطرق تقييم الأوراق المالية، وغيرها من الطرائق الأخرى. وتختار الطرائق المحاسبية والسياسات التي توفر معلومات لمستخدميها، وذلك لكونها أكثر فائدة من وجهة نظرهما، إلا أن ممارستها في عمليات الاختيار يكون في بعض الأحيان متأثراً بأهداف خاصة بها. ويطلق على جميع الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للتحكم في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية مفهوم إدارة الأرباح.

مشكلة الدراسة

تلعب إدارة الدخل دوراً مهماً في الحفاظ على استمرارية الشركات، فالفكرة الأساسية لدى الكثير من الأفراد والمساهمين والشركات، أنه كلما كان هناك ارتفاع في نسبة قيمة الدخل، أدى ذلك إلى استمرارية الشركة، بغض النظر عن مصداقية قيمة الدخل.

عناصر مشكلة الدراسة

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما تأثير إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية؟
- 2- ما تأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية؟

الدراسات السابقة

دراسة (علقم، 2005)، وركزت على الانتقادات التي تثار حول أمانة وصدق المعلومات المالية المعلنة في التقارير المالية للشركات، فقد أدى تدخل الإدارة أو حتى تلاعبها في الأرباح التي تظهرها في تقاريرها المالية إلى تدني اعتمادية وملاءمة هذه الأرباح في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لأداء هذه الشركات، وضعف قدرتها التنبؤية في التنبؤ بالأرباح في المستقبل، وتبرز مشكلة تلك الدراسة من خلال تزايد الحالات (عالمياً ومحلياً) التي تظهر تدني جودة الأرباح المعلنة في الإبلاغ المالي للشركات في مدى تعبيرها عن حقيقة الأداء المالي لها، وتدني أهميتها وملاءمتها في التقدير والتنبؤ بالأرباح المستقبلية. وقد هدفت تلك الدراسة إلى ما يلي: (1) التعرف على مؤشرات الجودة في الإفصاح عن الأرباح في التقارير المالية للشركات. (2) تقييم مستوى جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

وأما نتائج تلك الدراسة فكانت على النحو التالي: (1) لا تتمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية بجودة عالية من وجهة نظر الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققى حسابات هذه الشركات، وإنما أشارت هذه الدراسة إلى مستوى متوسط من جودة الأرباح. (2) هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين المديرين والمدققين حيال مستوى تمتع الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية بجودة عالية. (3) أكدت فنتا الدراسة (الإدارة في الشركات والمدققون) على وجود جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية.

دراسة (المومني، 2006)، وركزت على أهمية التقارير والقوائم المالية، لأنها مصدر رئيس للمعلومات من حيث متابعة التقارير والبيانات المالية وتحليلها بشكل مستمر من جانب مستخدميها، من حيث تقييم الطرائق والسياسات

المحاسبية المستخدمة، وأساليب الإفصاح، لذلك فإن عمليات قياس إدارة الأرباح ومعرفة العوامل المؤثرة عليها تساعد في توجيه مستخدمي التقارير والقوائم المالية عند تحليلها وتقييمها بالتنبؤ بممارسات الإدارة المحتملة للتقارير في الأرقام المحاسبية المعلنة وإمكانية الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات. وقد بلغ حجم عينة الدراسة في نهاية 70، 2003) شركة، تمثل الجزء الذي يتعلق بتحليل وتقييم مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها من خلال تدخلها بعمليات القياس المحاسبي، أما فيما يتعلق باختيار وعي المستثمرين لممارسات الإدارة في إدارة الأرباح، فقد بلغت حجم العينة (150) مستثمراً، أي تم توزيع (150) استبانة على كبار المستثمرين، منها (72) استبانة على مستثمر مؤسسي و(78) استبانة على مستثمر فرد. وقد خلصت تلك الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ- تمارس غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية، وخدمات، وتأمين، وبنوك) إدارة الأرباح.
- ب- إن دوافع إدارة الأرباح يتأثر بسلوك الإدارة من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد.
- ج- إن الاجراءات الممارسة من قبل فئتي المستثمرين مهمة وملاءمة لتمييز وكشف أساليب الإدارة المتبعة في ممارسة إدارة الأرباح.

دراسة (السهلي، 2007)، التي أشارت إلى قيام بعض الشركات في السعودية بإدارة أو التلاعب في الأرباح، بنسب تتراوح ما بين (3.5% - 4.7%) من قيمة الأصول، بدافع الحفاظ على المستوى المتوقع للأرباح بطريقة ايجابية، عند انخفاض الربح أو تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وقد توصل (السهلي) في تلك المقالة إلى أن الزرعة أكبر القطاعات من حيث التلاعب في الأرباح، بنسبة تبلغ (3%) من إجمالي الأصول.

وركزت تلك المقالة إلى أن ظاهرة التلاعب أو إدارة الأرباح المحاسبية، تعتبر إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في سوق الأسهم السعودية، خاصة مع تطور الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجية الإدارة.

وقد خلصت تلك المقالة إلى النتائج التالية: (1) إن الدافع لتحريف أداء الشركة من خلال التلاعب في الأرباح، ينشأ من تعارض المصالح بين إدارة الشركة والجهات الخارجية بالنسبة إلى الشركة. (2) تستطيع الإدارة التأثير في الأرباح من خلال المرونة المتاحة في بدائل السياسة المحاسبية، مثل بدائل تسعير المخزون، وبدائل سياسة احتساب الاهتلاك، وبدائل أخرى من الأساليب المحاسبية، تستخدمها الإدارة للتأثير في الأرباح المنشورة، من خلال المرونة التي تتصف بها المعايير المحاسبية، وإلى وجود الدافع لدى الإدارة لتشويه عرض المعلومات المحاسبية.

مقالة (أل عباس، 2007)، وأشارت إلى التأثيرات التي تقوم بها الإدارة للتأثير على المحاسبين لتحديد رقم الأرباح، لتضليل الأطراف المتعامل مع المنظمة، وقد استخدم (أل عباس) في عنوان مقالته كلمة (التغريب) والتي تعني تضليل المتعاملين مع المنظمة بشكل متعمد مع إخفاء حقيقة البيانات المالية وقيم الربحية، وقد خلصت تلك المقالة إلى النتائج التالية: (1) تستخدم الكثير من المنظمات إدارة الأرباح في التأثير على القرارات المهمة للمنظمة، مثل طلب اقتراض. (2) يتم التلاعب برقم الأرباح في فترة انتعاش سوق الأسهم، حتى تظهر بأن المنظمة تتمتع بمركز مالي قوي وربحية عالية.

دراسة (الشريف وأبو عجيبة، 2008)، وهدفت إلى توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته، واختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمية المؤسسية، حيث تتمثل جودة الأرباح في مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وتدل الاستمرارية على مدى قدرة الشركة على المحافظة على أرباحها في المدى الطويل. أما جوانب الحاكمية، فقد تمثلت في مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق الداخلي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار بيانات 45 شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال (2007-2001).

دراسة (القشي، 2009)، وهدفت إلى الاطلاع وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة إنرون)، التي أدى انهيارها إلى انهيار (شركة آرثر أندرسون)، لثبوت تورطها في التلاعبات المالية والتلاعبات بالأرباح، والتي تمت في شركة إنرون، وقد ثبت انهيار الشركتين، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة ذلك.

دراسة (Greenfield, 2005)، وركزت على أهمية الجانب الأخلاقي في عمليات اتخاذ القرار وتقديم البيانات المالية للأطراف ذات العلاقة بالشركة، والتمسك بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها طبقاً لـ (GAAP). وهدفت الدراسة إلى فحص سلوك المسؤولين عن الدخل من خلال اتجاهات ومبادئ الفرد الأخلاقية وتأثيرها على القرارات، فقد تم توزيع (375) استبانة على طلبة الجامعة الأطلسية، منها (145) استبانة على طلبة تخصص المحاسبة و(230) استبانة على طلبة من تخصصات غير المحاسبة، لكي يتم التنوع في عمليات جمع المعلومات. وقد خلصت تلك الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ- يقوم المديرين باختيار الطرائق المحاسبية التي تؤثر على قيم الربحية، وليس من الضروري أن كل هذه الطرائق هي مخالفة لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP).
- ب- ارتباط كثير من قرارات إدارة الأرباح بسلوكيات واتجاهات الفرد الأخلاقية.
- ج- هناك تأثيرات خارجية عن إرادة الفرد المسئول عن القرارات المتعلقة بإدارة الدخل قد تؤثر على قراراته.

دراسة (Kury, 2006)، وركزت على مبادئ نظرية الوكالة (Agency Theory)، وفهم هيكل الملكية (Ownership Structure) ودورها في إدارة الدخل وفي الأنشطة التحسينية، وتطرح هذه الدراسة السؤال التالي: (كيف يؤثر رأسمال المستثمر على استعداد المنظمات على التزام في إدارة الدخل؟)، وقد تم جمع البيانات من (870) حالة. وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد هدفت تلك الدراسة إلى تحقيق ما يلي: التعرف على مدى سيطرة الإدارة على القرارات المرتبطة بنظرية الوكالة مالياً. وتحديد العلاقة ما بين إدارة المنظمات وإدارة الدخل، من حيث الزيادة في الدخل والتزام المنظمات بقرارات إدارة الدخل. وأما نتائج تلك الدراسة فكانت على النحو التالي:

- أ- هناك علاقة إيجابية بين الملكية وبين زيادة التزام المنظمات في إدارة الدخل.
- ب- هناك علاقة إيجابية بين الزيادة في نمو الدخل وعائدات السهم مقارنة مع العلاقة بين الملكية وإدارة الدخل.

دراسة (Gaa and Dunmore, 2007)، وركزت على أخلاقيات إدارة الدخل في التأثير على حقيقة البيانات والتقارير المالية الخاصة بالشركات، فالتعديلات في البيانات والتقارير المالية لها تأثيرات مضملة للأطراف المتعاملة مع الشركة، فقد تقوم بعض الشركات للتأثير على البيانات والتقارير المالية بالتعديلات التالية: (1) الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حسب (GAAP)، بدون أي تبرير أخلاقي يذكر. (2) القيام ببعض التعديلات للأرقام في السجلات المالية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- تلجأ الشركات إلى التلاعب بالدخل في البيانات والتقارير المالية بشكل غير أخلاقي، من أجل التضليل في حقيقة الوضع المالي والحقيقي للشركة، ولو كان ذلك على حساب الأطراف المتعاملة معها.
- 2- قد تلجأ بعض الشركات إلى الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حسب (GAAP)، وبدون أن يؤثر ذلك على حقيقة بيانات الشركة، على أن يكون هذا الخروج له مبرراته الخاصة.
- 3- تستخدم إدارات الدخل تمهيد الدخل (Income Smoothing) للتأثير في تذبذبات الدخل (إما بزيادة الدخل أو تخفيض الدخل)، حسب الظروف المؤثرة على الشركة، إن كانت الزيادة بالدخل للتأثير على أصحاب الأسهم، أو تخفيض الدخل للتأثير على البيانات المالية المقدمة للحكومات وضريبة الدخل.

الإطار النظري وتصميم منهج الدراسة

يرتبط مفهوم الدخل المحاسبي بالإيرادات والمصروفات بشكل عام، فالإيرادات العادية هي الإيرادات التي تنشأ من خلال ممارسة الشركة لأنشطتها العادية، في حين تشكل المصروفات جميع المبالغ التي تدفعها أو تتحملها الشركة في سبيل الحصول على هذه الإيرادات، على أن تكون هذه الإيرادات والمصروفات مرتبطة بفترة مالية واحدة، تطبيقاً لمبدأ استقلالية السنوات المالية، وهذا يظهر أن الربح المحاسبي يتأثر تأثيراً كبيراً بمجموعة المبادئ والفروض والمعايير التي تحكم المحاسبة.

ويقوم الباحث في هذا القسم بشرح إدارة الدخل ومفهومها ودوافعها وعلاقة الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية، والسياسات المتبعة من أجل الإعراف بالدخل، وكل هذه القضايا تنصب في اهتمامها بموضوع الدخل، فالنتائج المالية التي تظهرها بعض المنظمات قد لا تكون في صورتها الحقيقية، فكثير من المستخدمين يكون همهم الوحيد هو كم حققت المنظمة من أرباح، مهمًا كانت حقيقة الأرقام النهائية المالية التي تظهرها هذه المنظمة، وبغض النظر عن قدرة هذه الأرقام والبيانات المالية تمثيل الصورة الحقيقية لوضع هذه المنظمة.

مفهوم إدارة الدخل (Earnings Management)

تناول عدد من الباحثين مفهوم إدارة الدخل، حيث عُرفت بأنها عبارة عن «إدارة القرارات الملاءمة، من أجل تقديم التقارير والبيانات عن النتائج المالية الحالية والمتوقعة للمنشأة» (Mckee, 2005: 1). كما عُرفت بأنها «تدخل من قبل الإدارة في الحكم على التقارير المالية، من أجل التأثير على أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو التأثير على الأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة، والتي تعتمد على التقارير والبيانات المالية الواردة من قبل الشركة» (Healy and Wahlen, 1999: 6). وعُرفت بأنها «اختيار القيم أو اختيار وسائل القياس المحاسبية، لإعطاء تقارير ربحية تكون ذات فائدة مميزة للشركة أو للمديرين على حساب أصحاب الحصص» (Krisshnan and Parsons, 2006: 3). وعُرفت بأنها عبارة عن «معلومات مركزية لتقييم المنشأة وليس فقط ملخصًا لإنجاز تشغيلي متحقق، وذات أهمية أكثر لأنها تقدم معلومات عن المتوقع من المنشأة، أي ستحقق من الإنجاز الأفضل خلال الفترات اللاحقة» (Hui and Zhang, 2006: 1). وعُرفت بأنها «اختيار سياسات محاسبية من جانب المنشأة لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية، سواء لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للمنشأة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقرير» (حماد، 2005: 52).

ويتفق رأي الباحث فيما يتعلق بمفهوم إدارة الدخل مع رأي (Mckee, 2005: 1)، على أنها عبارة عن إدارة القرارات الملاءمة للشركة، من أجل تقديم التقارير والبيانات عن النتائج المالية الحالية والمتوقعة للمنشأة.

الاعتراف بالدخل

بالرغم من الاستعمال الواسع لمفهوم الدخل، فإن هناك نقصاً عاماً في الاتفاق على التعريف الصحيح للدخل، ويظهر ذلك بشكل ملاحظ، عندما تسود التعريفات للدخل من جهة نظر المحاسبين والاقتصاديين، وبالرغم من أن هناك إجماعاً عاماً بأن كل من المحاسبة والاقتصاد عبارة عن علوم متصلة مع بعضها بعضاً، وأن الاثنين يهتمان بأنشطة المنشأة الاقتصادية، ويتعاملان بعوامل متشابهة، فإن هناك عدم اتفاق بين النظامين (المحاسبة والاقتصاد) بالنسبة لتوقيت وقياس الدخل، وكنتيجة لذلك، لقد وجد مجال جيد للحوار بالنسبة لمدى الأهمية النسبية لقائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل من أجل تحديد الدخل، فالأطراف الذين يتبنون وجهة نظر الميزانية يرون أن الدخل ما هو إلا الزيادة في صافي الحقوق (الثروة)، والتي حصلت فعلاً خلال فترة زمنية معينة (الأسلوب أو المنهج الاقتصادي)، بينما الأطراف الذين يفضلون أسلوب قائمة الدخل كوجهة نظر للدخل، فينظرون على أنه نتيجة أنشطة معينة والتي حصلت خلال فترة من الزمن، ويرون أيضاً أن الميزانية كقائمة لبنود تبقى بعد تحديد الدخل، بوساطة مقابلة المصروفات مع الإيرادات (أسلوب أو منهج العمليات)، حيث يعرفون المحاسبون الدخل على أنه الفرق بين إيرادات ومصروفات الفترة الناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها، وما يرافق هذا النشاط من إيرادات ومصروفات عرضية، حيث يقوم المحاسب بإثبات جميع العمليات المتعلقة بمصروفات وإيرادات الفترة الخاصة بالنشاط السنوي، ثم تجري عملية تلخيصها وعرضها على أساس التكلفة التاريخية، وهم بذلك يستبعدون تأثير التقلبات في الأسعار على الأصول والخصوم (Schroeder and Clark, 1998: 89).

أما مفهوم الربح فهو عبارة الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) أو التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن الأنشطة العرضية للمنشأة (نور وإبراهيم، 2011: 67).

أ- طبيعة الدخل

الدخل على مستوى المنشآت عبارة عن التغير في صافي الأصول (الأصول - الالتزامات) الموجودة لتمييز وإدارة شؤون المنشأة، وبذلك يكون دخل المنشأة التجارية عبارة عن التغير في صافي الأصول الناجم عن أنشطة المنشأة خلال الفترة المحاسبية. أي أن دخل المنشأة سيكون التغير في صافي الأصول خلال الفترة المحاسبية، مستبعدين المبالغ المستثمرة من قبل أصحاب المنشأة خلال الفترة وكذلك التوزيعات التي تتم عليهم، ويطلق على مفهوم تحديد الدخل «مفهوم الحفاظ على رأس المال» (Capital Maintenance) من قبل المحاسبين، وينص على أنه لا يجب الاعتراف بأي دخل ما لم يتم الاحتفاظ برأس المال (حقوق الملكية أو صافي الأصول) واستعادة التكاليف (Schroeder and Clark, 1998: 90).

ب- مفاهيم الحفاظ على رأس المال (Capital Maintenance Concepts)

إن تكرار حصول الدخل العيني، يعني أن هناك عائداً على رأس المال المستثمر، ويحصل العائد على رأس المال المستثمر فقط بعد أن يكون المبلغ قد استرد أو تم الحفاظ عليه (Schroeder and Clark, 1998: 90).

وهناك مفهومان أساسيان للحفاظ على رأس المال هما (Schroeder and Clark, 1998: 90):

1- الحفاظ على رأس المال (المالي) (Financial Capital Maintenance)

ويحصل الحفاظ على رأس المال المالي عندما يكون المبلغ المالي (النقدي) لصافي أصول المشروع في نهاية المدة يزيد على المبلغ لصافي الأصول في بداية الفترة، مستبعدين من ذلك العمليات مع أصحاب المشروع (الزيادة أو النقصان في رأس المال)، ويطلق على هذا الأسلوب «قاعدة أو أساس العمليات لاحتساب الدخل».

2- الحفاظ على رأس المال العيني (المادي) (Physical Capital Maintenance)

يعني هذا المفهوم بأن العائد على رأس المال (الدخل)، يحصل عندما تكون الطاقة الإنتاجية المادية في نهاية الفترة، تزيد على الطاقة الإنتاجية في بداية الفترة، مستبعدين العمليات مع أصحاب المنشأة، ويعني هذا المفهوم بأن الدخل يعترف به فقط بعد الأخذ بعين الاعتبار الإحلال المادي للأصول التشغيلية. ويعادل الطاقة الإنتاجية المادية عند نقطة معينة من الزمن القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة في توليد الكسب (الإيراد)، وتحتوي القيمة الجارية التوقعات بالنسبة للقوة الإيرادية المستقبلية لصافي الأصول.

ج- الاعتراف المحاسبي بالدخل

في محاولة للتغلب على الصعوبات القائمة على الاجتهاد والحكم الشخصي المرتبطة باستخدام المفهوم الاقتصادي للدخل وغيرها من الأساليب الأخرى، التي تتسق مع مفهوم الحفاظ على رأس المال العيني، اتخذ المحاسبون تقليداً موفقاً يتعلق بضرورة استخدام أسلوب العمليات لاحتساب الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. ويعتمد هذا الأسلوب على الافتراض بأن عناصر وبنود القوائم المالية يجب الإعلان عنها، عندما يكون هناك دليل لوجود تبادل خارجي (أي وجود عملية تبادل حقيقية بين المنشأة والغير)، وتتطلب المحاسبة المبنية على العمليات عادة بأن الدخل المعلن عنه (المنشور)، هو نتيجة التعامل مع منشآت خارج المنشأة المعلنة للدخل، ويقدم بوجود مبدأ التحقق، الذي يقوم على أساس أن الدخل يجب أن يعترف به، عندما تصبح عملية الكسب قد تمت كلياً أو بشكل جوهري، وأن عملية تبادل قد حصلت، وتعتبر عملية التبادل أساساً للمساءلة، وتحدد كل من توقيت الاعتراف بالإيراد ومبلغ الإيراد الذي يجب تسجيله، وأما القوائم المالية الناتجة عن العمليات، يعبر عنها بموجب رأس المال المالي (النقدي) المستثمر في صافي الأصول، والعائد على ذلك الاستثمار بالنسبة للمساهمين، وكنتيجة لذلك، يُعتبر أسلوب المحاسبة القائمة على أساس العمليات متوافقاً مع مفهوم الحفاظ على رأس المال المالي (Schroeder and Clark, 1998: 94-95).

ويتناقض المفهوم المحاسبي القائم على أساس العمليات مع مفهوم الاقتصادي للدخل، من حيث إن الدخل المحاسبي يتحدد بوساطة قياس قيم صافي الأصول فقط، مع استبعاد عمليات زيادة رأس المال وتوزيع الأرباح (على الأسهم) خلال فترة معينة من الزمن، ولا يحاول المفهوم المحاسبي للدخل أن يضع في الاعتبار القيمة المتوقعة للمنشأة،

أو التقرير عن التغيرات في القيمة المتوقعة للأصول أو الالتزامات، وعلى ذلك فقد وجهت انتقادات لأسلوب الدخل، الذي ينادي بأن الدخل يجب أن يفسر بأنه لا ينشر جميع المعلومات حول منشآت الأعمال، وهناك من ينادي بأن الدخل يجب أن يُفسر، بأنه يجب أن يحتوي على المكاسب والخسائر التي تطرأ على الأصول أو الالتزامات المحتفظ بها من قبل المنشأة خلال فترة زمنية معينة (Schroeder and Clark, 1998: 95).

د- الاعتراف بالإيراد وتحقق الإيراد

بموجب نظام المحاسبة القائم على أساس أو قاعدة العمليات، يعتبر الاعتراف بالعملية الرسمية لتسجيل العملية أو الحدث، بينما يعتبر تحقق الإيراد عملية تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أو مطالبة للنقدية، وتعترف المحاسبة على أساس العمليات بالإيراد والإعلام عنه، الذي يتحقق أو يكون قابلاً للتحقق، وبالتالي فإن الاعتراف المحاسبي يعتمد على تحديد متى حدث التحقق للإيراد، وقد أوصت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1964، بالنسبة لموضوع التحقق بأن مفهوم التحقق يمكن تحسينه إذا طبقت المقاييس التالية (1): (Schroeder and Clark, 1998: 98) أن يكون الإيراد قابلاً للقياس. و(2) أن يدعم صحة التحقق لقياس نتيجة حدوث عملية تبادلية مع أطراف خارجية.

ويمكن القول بأنه يوجد خمسة نماذج مقبولة، يتم من خلالها الاعتراف بالإيراد. وهي تنحصر على النحو التالي (1): (Gibson, 2004: 13) عند نهاية الإنتاج (End of Production)، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عند الإتمام من المراحل الإنتاجية للملازمة، وأن السلعة ستباع حسب السعر المحدد لها في السوق، مثل الصناعات الاستخراجية والمعادن الثمينة. (2) عند استلام النقدية (Receipt of Cash):، وأن سعر البيع قد قيم بشكل معقول وملائم. (3) خلال الإنتاج (Revenue Recognized during Production)، لأن التوقعات في النهاية إعطاء نتائج إيجابية للإيراد. (4) عند استرداد التكلفة (Cost Recovery) بشكل إيجابي عن العمليات. (5) عند تقديم الخدمة.

هـ- نوعية الدخل

إن الهدف الرئيس للتقرير عن الدخل هو السماح للمستثمرين التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبالرغم من الدليل بأن الدخل المحاسبي يعتبر مؤشراً جيداً للعوائد على الأسهم، فإن استخدام أسلوب العمليات لتحديد الدخل المحاسبي إلى جانب مفهوم الحيطه الحذر، وقيد الأهمية المادية قد قادت محلي الأوراق المالية إلى استنتاج أن الدخل الاقتصادي بدلاً من الدخل المحاسبي يعتبر مؤشراً أفضل للتدفقات النقدية المستقبلية، ونتيجة لذلك، اقترح هؤلاء المحللين الماليين تقييم نوعية الدخل للتكهن بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتعرف «نوعية الدخل» بدرجة الارتباط بين الدخل المحاسبي للمنشأة ودخلها الاقتصادي (Schroeder and Clark, 1998: 105-106).

انهيار الشركات العملاقة في أمريكا بسبب الممارسات غير الأخلاقية والغش

تواصل المعلومات عن فضائح الفساد والتلاعب في أرقام الحسابات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى بدءاً من شركة (Enron) وانتهاءً بشركة (Worldcom)، حيث أدى هذا التلاعب في البيانات المالية إلى إفلاسها وانهيارها بشكل مفاجئ. وقد أدت هذه الفضائح إلى إفلاس العديد من الشركات ووضع شركات أخرى على طريق التصفية، كما اهتزت أسواق الأسهم والأوراق المالية، وزادت من الخسائر الباهظة التي تكبدها المستثمرون، الذين خسروا في السنتين الأخيرتين أكثر من (2000) مليار دولار أمريكي في قطاع الاتصالات فقط، بينما واصلت ديون الشركات الأمريكية بالارتفاع إلى نحو (4870) مليار دولار أمريكي، أي حوالي نصف قيمة الناتج المحلي للولايات المتحدة، وقد ألقت هذه الفضائح أثراً سلبية على الاقتصاد الأمريكي (تيليكوم/ <http://www.google.com>) (fahad@supersaudi.com/2007).

أ- انهيار شركة (Worldcom)

تزداد أهمية أخلاقيات المهنة على قرارات إدارة الدخل، بالنظر إلى ما حدث من انهيار وإفلاس لشركة (Worldcom)، وكانت شركة عملاقة في مجال الاتصالات عن بعد (انترنت، وهواتف بعيدة المدى في الولايات المتحدة)، فقد اعترفت بتضخيم دخلها لأكثر من سنة، والمشاركة فيما يمكن أن يعتبر أحد الاحتمالات والتلاعبات في تاريخ الشركات الأمريكية، وفيما يلي ملخص للأحداث التي مرت بها الشركة (Beresford, et al., 2003: 1-8):

- 1- في 25/6/2002 أعلنت الشركة أنها قد ضخمت دخلها بشكل متعمد في القوائم المالية لعام (2002)، بما يعادل (3.852) بليون دولار أمريكي، حيث إنها اعتبرت المصروفات الإيرادية (التشغيلية) على أنها مصروفات رأسمالية، مما جعل أرباحها تبدو أكبر مما هي عليه في حقيقة الأمر.
- 2- فيما بعد أعلنت أنها قد تلاعبت في تقارير الدخل قبل الضريبة للأعوام (2000، 2001، 1999)، والربع الأول من (2002) بما يعادل (3.831) بليون دولار، وذلك عن طريق تحويلات داخلية بين الحسابات.
- 3- تم شطب وإلغاء (80) بليون دولار أمريكي بشكل تلاعبي واحتيالي.
- 4- في 26/6/2002 ترتب على فضيحة شركة (Worldcom) صدمة في أسواق المال مما نتج عنه توقف التداول في أسهمها.

من العوامل التي ساعدت على انهيار (Worldcom) التضليل والتلاعب المحاسبي في البيانات والتقارير المالية، بتخفيض التكلفة والمبالغة في الإيرادات، على النحو التالي (1): (Beresford, et al., 2003: 8-16) تحويل ما يعادل (3.852) بليون دولار أمريكي من مصروفات خط التكلفة إلى حسابات الموجودات، حيث إنها اعتبرت المصروفات الإيرادية (التشغيلية) على أنها مصروفات رأسمالية خلال عام 2001 والربع الأول لعام 2002، بالإضافة إلى التلاعب بإجمالي مبلغ (6.412) بليون دولار أمريكي في تخفيض خط التكلفة وبشكل خطأ و متعمد. (2) وفي عامي 1999 و 2000، قامت وبشكل خطأ و متعمد بتخفيض تقرير خط التكلفة بما يعادل (3.3) بليون دولار أمريكي. (3) ومن الربع الثاني لعام (1999) إلى الربع الأول لعام (2002) قامت وبشكل خطأ و متعمد بتخفيض تقرير خط التكلفة (زيادة الدخل قبل الضريبة) عن طريق زيادة ما يعادل (7) بليون دولار أمريكي.

وكان من أهم النتائج المؤثرة في عمليات التلاعب والاحتيال على شركة (Worldcom) الأمور التالية (Beresford, et al., 2003, P.17-23):

- 1- تمت عملية رسملة المصروفات التشغيلية، بأن قامت الشركة بتحويل التكلفة من قوائم الدخل إلى ميزانيتها، مما أدى إلى زيادة في قيمة الدخل قبل الضريبة وربح السهم.
- 2- إن الممارسات المحاسبية المضللة لهذه الشركة، قد تم تصميمها من أجل تعظيم الدخل بشكل مضلل، ليتوافق مع متطلبات البورصة، وذلك من أجل دعم أسعار أسهمها في السوق المالي.
- 3- إن قيام المديرين في شركة (Worldcom) بقصد الغش والاحتيال، بتحويل جزء كبير من مصروفات تكلفة الخط (Line Cost) إلى عدد من حسابات الأصول الرأسمالية، الأمر الذي يخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وكل هذه المعالجات الخطأ والمضللة لم يتم الإفصاح عنها.
- 4- أثرت ثقافة شركة (Worldcom) على العاملين بداخلها، سواء العاملين منهم في الدائرة المالية أو غيرها من الدوائر، بأن أعطت هذه الثقافة انطباعاً وشعوراً للموظفين بعدم الاستقلالية، والخوف من التدخل في أي مخالفة غير قانونية وغير أخلاقية قد يرونها، مع علمهم بأنها قد تضر بمصلحة الشركة.
- 5- كان من نتائج كل هذه التلاعبات والاحتياالات والسوكيات غير الأخلاقية انهيار وافلاس شركة (Worldcom) بشكل مفاجئ.

وكان من نتائج المخالفات والأخطاء المحاسبية، أن هبطت أسهم (Worldcom) في أسواق المال العالمية بشكل حاد، حيث هبط سعر السهم إلى (20) سنتاً، بعد أن أغلق على (83) سنتاً، مع العلم بأن سعر التداول بسهمها في الأسواق العالمية وصل إلى (64) دولاراً قبلها بأشهر فقط، ثم انخفض بسرعة إلى (56) سنتاً في بداية اعلان الفضيحة، ثم انخفض مرة أخرى لـ (32) سنتاً بعد انكشاف أبعاد الأزمة، وأخيراً واصل انخفاضه حتى بلغ سعر السهم (8) سنتات (فضائح مالية لشركات عالمية) (http://www.google.com/ (2007).

ب- انهيار شركة (Enron)

تعد (Enron) من أكبر الشركات العملاقة الأمريكية المتحكمة في الطاقة، والتي تربعت على عرشها في ولاية تكساس لتدير دفة النفط، وما يتبع النفط من طاقة كهربائية، والتي تمثل عصب الصناعة الأمريكية، بل الاقتصاد الأمريكي، فعندما بدأت شركة (Enron) تكبر، خاصة بعد امتلاك الغاز الطبيعي في (Houston)، انفردت الشركة في تزويد الغاز الطبيعي والتحكم به في عمليات الإنتاج والتزويد بالغاز (Kroger, 2004: 7-8).

كان الغاز الطبيعي منظماً من الحكومة الأمريكية من حيث سعر البيع والنقل من المنتج في عام 1980، ولكن مع استلام (Reagan) حكم الولايات المتحدة، قام بإزالة التحكم بالأسعار، واعطاء الشركات الحق في التحكم بخطوط الأنابيب، فأدى ذلك إلى قيام شركة (Enron) باستغلال عدم كفاءة السوق، فقامت بعمليات واسعة لشراء الغاز الطبيعي من المنتجين للتحكم بالسوق، وخلال فترة زمنية قصيرة حققت الشركة أرباحاً كبيرة، ولسوء الحظ كان هذا النجاح الكبير الذي حققته الشركة، والناج عن استغلال والسيطرة على السوق، يمثل بداية النهاية للشركة في عام 1990، لأن هذا النجاح كان مبنياً على استغلال واحتكار السوق (Kroger, 2004: 8-9).

فعلى سبيل المثال قامت (Enron) بشراء خطوط الأنابيب في البرازيل، ومصانع فولاذ في تايلند، وشركة لطحن أوراق الصحف في كندا، ومحطات كهرباء في بريطانيا والفلبين وغواتيمالا والهند، وكلفت هذه الاستثمارات الشركة بليون دولار لبناء محطة كهرباء في الهند، و(2.4) بليون دولار لشراء مرفق ماء في بريطانيا، و(3.2) بليون دولار لشراء المعادن التجارية في تايلند، و(1.3) بليون دولار لشراء محطة الكهرباء في البرازيل، و(300) مليون دولار لشراء شركة طحن أوراق الصحف في كندا، وكانت من نتائج الاستراتيجية التوسيعية التي قامت بها الشركة خلال أسابيع قصيرة، هي البدايات في الانهيار والإفلاس (Kroger, 2004: 9-10).

خلال الأعوام من 1990 وحتى نهاية 2000، حيث شهدت الشركة ارتفاعاً متزايداً لسعر الأسهم من (1998-1990) بمعدل (31.1%)، في حين وصلت في 1999 إلى (56%)، وتعدتها في 2000 لتصل إلى (87%)، حيث وصل سعر السهم الواحد في نهاية 2000 إلى (83.13) دولار، واعتباراً من بداية 2001 بدأ سعر السهم ينخفض حتى وصل في نهاية العام إلى صفر، مما ترتب عليه إفلاس الشركة بشكل مفاجئ وانهيارها، مما أثار عدة تساؤلات حول مدى مصداقية البيانات المالية التي تقدمها الشركات (Beresford, et al., 2003: 1-6).

وكان من أهم أسباب انهيار شركة (Enron) العملاقة للطاقة، أن كبار مستولي الشركة حققوا أرباحاً خيالية عبر التلاعب بتقارير أرباحها السنوية، فقد قاموا بتضخيم أرباح الشركة وإخفاء ديونها، وأشارت لجنة خاصة شكلتها مؤسسة (Enron) للتحقيق في أسباب انهيارها، إلى أن كبار المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة كانوا يقدمون أرقاماً مبالغاً فيها عن أرباح الشركة الحقيقية مع إخفاء خسائرها وديونها الفعلية.

ويرى الباحث بأن التجاوزات الخطيرة في محاسبة الشركات والأرقام المضللة بالقوائم المالية لدى الشركات، وتغاضي المدققين الخارجيين، هي التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات، مثل (Enron) و(WorldCom)، فالأطراف ذات العلاقة والمعاملة مع الشركة بحاجة إلى توفير بيئة مستقرة، تتوافر بها الشفافية والمعلومة الصحيحة، وعدم الانجراف إلى تضخيم قيم الربحية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما حدث من انهيارات للعديد من الشركات في العالم، نتيجة التلاعب بالبيانات والتقارير المالية والتضخيم في الربحية.

ج- أسباب الفضائح والانهيارات في الشركات العالمية

يرى الخبراء والمحللون الاقتصاديون أن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء فضائح وانهيارات الشركات العالمية، وهي ما يلي (تيليكوم/ <http://www.google.com>/2007):

1- غياب الشفافية والوضوح والتغاضي عن الأخطاء، التي تعتبر إحدى القضايا الجوهرية للتقدم الاقتصادي وحياسة وامتلاك عناصر القوة المتجددة والدائمة، وهو ما يطرح تساؤلات صعبة عن كفاءة المؤسسات المالية والمصارف الأمريكية ذات الصيغة العالمية والمتعددة الجنسية في تقويم الجدارة الائتمانية للمقترضين الكبار.

2- تضخيم الإنجازات وتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية، أسهمت في رفع أسعار أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية دون مبررات اقتصادية فعلية، بهدف تضليل المستثمرين ودفعهم إلى الاقبال على شراء أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة، مما أسهم في رفع قيمتها بصورة جنونية.

3- توسع دائرة الفساد بين المسؤولين الكبار في هذه الشركات، وتقديم رشاي كبيرة للمسؤولين.

- تواطؤ شركات المحاسبة والتدقيق المعتمدة مع مسؤولي هذه الشركات، وهو ما ادينت به شركة آرثر أندرسون، والتي تعتبر من أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم، فقد وجهت إليها أصابع الاتهام في انهيار مجموعة (Enron) العملاقة للطاقة التي أعلنت إفلاسها، وقد بدأت أصابع الاتهام تشير إلى شركة آرثر أندرسون مع بدء التحقيق في انهيار (Enron) على أساس مسؤوليتها من جانبين هما: (أ) أنها أسهمت في إخفاء خسائر (Enron) عن طريق إنشاء شركات وهمية على الورق، وادعاء أن الشركة تساهم فيها وتحقق أرباحاً وهمية. (ب) أنها أخفت عن المحققين حقيقة معاملاتها أو معاملات (Enron).

4- عندما كان يأتي اجتماع الجمعية تحدث هناك مشادات ما بين المساهمين والإدارة، لأن الأرباح عالية، والحجة كالعادة أنها سوف تقوم باستثمار هذه الأرباح في توسعات الشركة، وعندها يبدأ السهم وينزل قليلاً أو أكثر، ثم تقوم الشركة بعمل الخدعة الكبرى مرة أخرى، حتى وصل سعر السهم من (10) دولاراً إلى (99) دولاراً، ومع اكتشاف الفضيحة والمحاسبات، اتضح أنها خدعة، وأن دخل الإدارة والموظفين بالملايين.

ويرى الباحث من خلال منظوره الخاص، وجود عدد من الطرائق لحماية المنظمات من الانهيار بشكل مفاجئ، متمثلة في الأمور التالية:

- 1- المراقبة الدائمة لجميع القطاعات، من تأمين، وبنوك، وصناعة وغيرها، من قبل الهيئات المسئولة، مثل هيئة التأمين والاتحاد الأردني لشركات التأمين، والبنك المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة.
- 2- قيام جميع الهيئات المسئولة على أي قطاع، بجمع المعلومات والبيانات والتأكد منها، مع عمل مقارنات ربع شهرية وسنوية، حتى تتأكد هذه الهيئات من حقيقة الوضع المالي للمنظمة.
- 3- تأسيس لجان للتدقيق تكون مسؤولة مع مجلس الإدارة بالإشراف والرقابة على الشركة.
- 4- اتخاذ القرارات الملزمة لجميع القطاعات، بإنشاء دائرة للتدقيق الداخلي، تكون مستقلة عن الإدارة، وبعيدة عن الضغوطات التي يمكن أن تفرض عليها.
- 5- وضع هيكل تنظيمي للعمل في جميع الدوائر والأقسام، مع فرض العقوبات الرادعة للمخالفين والمتجاوزين، حتى يتم تسلسل الأعمال وفق نظام وثقافة المنظمة.

وتضمنت مقالة (تامر، 2007) في جريدة القبس الكويتية في العدد (12388)، بعنوان (590 مليون دينار أرباح غير محققة، مهددة بالتبخر كلياً أو جزئياً مع هبوط السوق)، على أن الأرباح غير المحققة في نتائج (9) أشهر، بلغت نحو (590) مليون دينار، كما أكدت تلك المقالة بأن الأرباح غير المحققة، وصلت لأكثر من (19.5%) في الشركات الكويتية، ويتم ذلك من خلال ما يلي: قد تقوم بعض المجموعات الاستثمارية المدرجة بالسوق بتبادل الأسهم فيما بينها حتى يتم تصعيد السهم حتى تاريخ الإعلان عن الميزانية، ففي هذه الحالة يكون سجل أرباحاً غير محققة، وبعدها قد يترك السهم يتراجع. أو قد يلجأ البعض إلى اقفالات وهمية، فمثلاً يكون سعر السهم (230 فلساً)، وفي نهاية التداول بنهاية الفترة المالية، يتم إغلاق السهم عند مستوى (250 فلساً).

إدارة الدخل وتمهيد الدخل والتلاعب بالدخل

أ- إدارة الدخل (Earnings Management)

ويُعرف إدارة الدخل، بأنها إدارة القرارات الملاءمة، لتقديم تقارير وبيانات عن النتائج مالية حالية ومتوقعة للمنشأة (1: Mckee, 2005). أو هو اختيار قيم ووسائل قياس محاسبية لإعطاء تقارير ربحية ذات فائدة مميزة للشركة أو للمديرين على حساب أصحاب الحصص (3: Kriesshan and Parsons, 2006). وتطبق إدارة الدخل أنشطتها بسهولة

ويسر، بسبب المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حسب (GAAP)، من أجل تحسين القرارات الملائمة للبيانات المالية.

وتقوم إدارة الدخل على مجموعة من الأهداف هي:

- 1- زيادة قيمة السهم لدى الشركة.
- 2- تستخدم إدارة الدخل كأداة من أدوات الإدارة في إظهار أن الشركة تتمتع بمركز مالي قوي وربحية عالية، لتضليل الأطراف المتعاملة مع الشركة، وبخاصة أصحاب الحصص والمستثمرين.

ويرى الباحث أنه من الممكن تقسيم إدارة الدخل إلى نوعين هما:

- 1- إدارة الدخل الجيدة: وهي إدارة الدخل التي تُظهر البيانات والتقارير المالية الخاصة بالربحية بالقيم الحقيقية بدون أي تضليل أو تلاعب، وتتخذ إدارة الدخل الجيد القرارات التي هي من مصلحة جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة.
- 2- إدارة الدخل السيئة: وهي إدارة الدخل التي تنظر فقط لمصلحة الشركة بدون النظر إلى مصالح الأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة، وذلك عن طريق إخفاء بعض المعلومات والتقارير المالية عن حقيقة ربحية الشركة، وقد تقوم الشركة بتقييم لبعض الأصول بقيم غير حقيقية، أو تخرج عن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بدون أي تبرير.

ب- تمهيد الدخل (Income Smoothing)

ويُعرف تمهيد الدخل، بأنه تذبذبات بالدخل (زيادة أو نقصان) خلال فترات زمنية (Fern and Brown, 1994). أو عبارة عن محاولة إدارة الشركة تخفيض الاختلافات غير الطبيعية في الدخل، بما يتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حسب (Tucker and Zarowin, 2003: 254) (GAAP).

ويرى الباحث بأن تطبيق مفهوم تمهيد الدخل يقوم على هدفين هما:

- 1- تخفيض أو إلغاء التذبذبات في الدخل، وذلك بتسوية الدخل على عدد من السنوات للفترة نفسها.
- 2- بناء علاقة ثقة مع المستثمرين وأصحاب المصالح في التقارير والمعلومات والقوائم المالية التي تعرضها الشركة، مع عدم تضليل الأطراف المتعاملة معها.

ومن أهم الدوافع لتطبيق تمهيد الدخل، متمثلة في الآتي (Poll, 2004, P.79-81):

- 1- تستخدم تقارير الدخل للحد من التقلبات والتذبذبات في الدخل (زيادة أو نقصان).
- 2- تستخدم تمهيد الدخل في إقناع أصحاب الديون المحتملة، بأن التخفيض من التذبذبات بالدخل، يخفض من الأخطار المحتملة على أصحاب الديون.
- 3- يساعد تمهيد في تلبية توقعات المحللين الماليين للإرتفاع الثابت في الأرباح، بحيث لا يتم إعطاء أعلى عائد ممكن لحملة الأسهم.
- 4- شعور الملاك بثقة أكبر تجاه التقارير والبيانات المالية المقدمة من الشركة.
- 5- يزيد تمهيد الدخل من قيمة تقييم الشركة.
- 6- يزيد تمهيد الدخل من حوافز الإدارة إذا كانت هذه الحوافز محصورة بتقارير الدخل.
- 7- إن تطبيق تمهيد الدخل لمستويات الربحية، يخفض العبء الضريبي على الشركة، دون ضرورة إلى التلاعب بالتقارير المالية.

ج- التلاعب بالدخل (Earnings Manipulation)

يعرف التلاعب بالدخل، بأنه أداة تستخدمها الإدارة لإظهار تتمتع الشركة بمركز مالي قوي وربحية عالية، وتقييم سعر السهم بسعر غير حقيقي، لتضليل أصحاب المصالح والمستثمرين (Banic et al., 2004: 1). ويرى الباحث بأن

التلاعب بالدخل مرتبط بشكل أكبر بإدارة الدخل، أكثر منه بتمهيد الدخل، لأن الإدارة تسعى دائماً إلى تعظيم أرباحها وتحقيق مكاسب سريعة، والذي أصبح هاجساً للمسؤولين في الشركات، فظاهرة التلاعب أو إدارة الدخل (Earnings Manipulation) تعتبر إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في أسواق الأسهم ومع المستثمرين وأصحاب المصالح، وقد تستخدم إدارة الدخل الأساليب والتقديرات المحاسبية للتقرير عن مستوى معين من الربحية، باعتبار أن الربح هو المقياس التقليدي لأداء الإدارة.

ويرى الباحث إن الدافع من وراء التلاعب بالدخل، هو تعارض المصالح بين إدارة الشركة والجهات الخارجية، كما تستطيع الإدارة التأثير في الأرباح المحاسبية من خلال المرونة في استخدام بدائل السياسات المحاسبية، ما يمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة (زيادة أو نقصان)، أو من خلال المرونة التي تتصف بها المعايير المحاسبية، مع وجود الدافع لدى الإدارة لتشويه عرض المعلومات المحاسبية.

ويرى الباحث بأن أهم الفروق بين إدارة الدخل وتمهيد الدخل تنحصر في الآتي:

- 1- يسعى تمهيد الدخل إلى تخفيض التذبذبات بالدخل خلال الفترات الزمنية، أما إدارة الدخل فتسعى إلى التضخيم في الأرباح على حسب الظروف المحيطة بالشركة.
- 2- العلاقة التي تبني عليها تطبيق تمهيد الدخل، هي علاقة ثقة مع الأطراف المتعاملة مع الشركة، أما إدارة الدخل فالعلاقة تبني على حسب رقم الربحية وسعر السهم.
- 3- يعتبر تطبيق مفهوم تمهيد الدخل أقل خطورة من تطبيق إدارة الدخل على المتعاملين مع الشركة.
- 4- ترتبط إدارة الدخل بالتلاعب بالدخل بدرجة أكبر من تطبيق تمهيد الدخل، والتي تسعى إلى التخفيض في التذبذبات في الدخل، لكي تزيد من ثقة أصحاب المصالح بالشركة، أما إدارة الدخل فتسعى إلى تضخيم الأرباح أو تخفيض من الأرباح، بحسب الظروف المحيطة بالشركة، فإن كانت الظروف تحتم على الشركة بزيادة الربحية، فتزيد من الربحية، أما إذا كانت الظروف تتعلق بضرية الدخل، فتخفف من الربحية.
- 5- تستغل إدارة الدخل المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حسب (GAAP) في التلاعب بالدخل، أكثر من تطبيق مفهوم تمهيد الدخل (Income Smoothing)، والتي تهدف إلى إعطاء مصداقية أكبر عن التقارير والبيانات المالية للشركة.

أهداف وأهمية الدراسة

يلعب قطاع التأمين دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي للدولة بما يقدمه من حماية مادية للممتلكات والأرواح، ويُعد مصدراً من مصادر التنمية الاقتصادية لما يساهم به من أموال ومدخرات تدعم وتقوي النشاط الاستثماري للدولة، فقد حظي هذا القطاع باهتمام عدة أطراف، كالبنوك والمساهمين والدائنين وأطراف أخرى، فنجد الاتحاد الأردني لشركات التأمين وهيئة التأمين يتدخلان لحماية حملة الوثائق، وذلك بالإشراف والرقابة على النشاط التأميني وحمايته من الإفلاس، فيطلب دائماً من قسم المحاسبة بأن يقدموا بيانات وتقارير مالية، لمتابعة نتائج الأعمال التأمينية والمالية مع الشركات، للتأكد من قيامها بتطبيق التعليمات والإجراءات الصادرة عن الهيئة أو الاتحاد، بحيث تتطابق النتائج المالية للمحاسبة عن الأرباح والعوائد بشكل يضمن دقتها للمتعاملين مع هذه البيانات، كل ذلك كي تستمر شركات التأمين في الحياة الاقتصادية والمالية بدقة الدخل الذي يقدم للمساهمين.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- 1- تحديد تأثير إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية.
- 2- تحديد تأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية.

فروض الدراسة

سيتم في هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية.

الفرضية الثانية

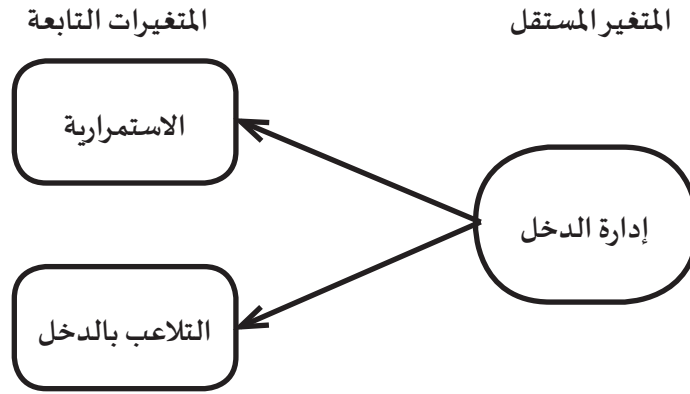
HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية.

أما متغيرات هذه الدراسة، فيوجد ثلاثة متغيرات، تنقسم إلى متغير مستقل واحد ومتغيرين تابعين اثنين، وتمثل على النحو التالي:

- المتغير المستقل: إدارة الدخل.
- المتغيرات التابعة: يتمثل في: (1) الاستمرارية. (2) التلاعب بالدخل.

نموذج الدراسة

وفيما يلي نموذج لهذه الدراسة:



مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين العاملة في الأردن، والمرخصة من قبل وزارة الصناعة والتجارة الأردنية (قسم مراقبة التأمين)، مع نهاية عام 2014 والبالغة عددها 25 شركة، ولأن مجتمع الدراسة لقطاع التأمين ينحصر جميعه في مدينة عمان، وأن عددها محدود، فقد شمل مجتمع الدراسة (10) شركات التأمين في مدينة عمان، مما أعطى مرونة للبحث في اختيار العينة (عينة الدراسة). وأن وحدة التحليل هم الأفراد العاملين في شركات التأمين (وعددهم 40)، (N = 40).

ب- عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بناءً على الشروط التالية:

- 1- أن تكون أردنية الجنسية.
- 2- أن تكون الشركات تصدر وثائق لنوعي (التأمينات العامة والتأمين على الحياة).
- 3- أن يكون قد تم تأسيسها قبل 1/1/1999.
- 4- أن لا يقل رأس مال لكل شركة تأمين عن 2,000,000 دينار أردني.

- 5- وقد اشتملت العينة العشوائية البسيطة لمجتمع الدراسة على (10) شركة تأمين، انحصرت في:
- الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين.
 - شركة التأمين العربية - الأردن.
 - شركة الشرق الأوسط للتأمين.
 - الشركة المتحدة للتأمين.
 - شركة اليرموك للتأمين.
 - شركة دلتا للتأمين.
 - شركة التأمين الأردنية.
 - شركة التأمين الوطنية الأهلية.
 - شركة القدس للتأمين.
 - شركة النسر العربي للتأمين.

وسوف يتم توزيع الاستبانات على الأفراد العاملين في شركات التأمين، المنحصرين في مدراء ورؤساء أقسام التأمين وعلى المديرين ورؤساء أقسام المحاسبة، ويرجع السبب في اختيار هؤلاء إلى اعتقاد الباحث بأن تلك الفئة من العاملين هي الجهة المعنية في موضوع الدراسة، لذلك سوف يتم توزيع الاستبانات على الفئات التالية:

- المدراء الماليين.
- مدراء دوائر البحري.
- مدراء دوائر الحياة والصحي.
- رؤساء أقسام حوادث السيارات.
- رؤساء أقسام تكنولوجيا المعرفة (إن وجد).
- رؤساء أقسام المحاسبة والمحاسبين.
- مدراء دوائر الحريق والحوادث العامة.
- مدراء دوائر السيارات.
- مدراء أو رؤساء دائرة التدقيق الداخلي (إن وجد).
- مسئولين الذمم (إن وجد).

وسيتم استخدام العينة العشوائية البسيطة، ومن ومن خلال تلك المجموعة المختارة من العينة التي تشكل عينة الدراسة، فسيتم توزيع (40) استبانة على الأفراد العاملين في شركات التأمين. أما بالنسبة للفترة الزمنية لمجتمع الدراسة، فقد كانت مع نهاية 31/12/2014.

ج- نوع الدراسة

هذه الدراسة وصفية تحليلية وميدانية، لأنها تختبر وتحلل وتصف أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية، وكذلك تحلل وتختبر وتصف العوامل التي تؤدي إلى التلاعب بالدخل.

محددات الدراسة

وتتمثل محددات الدراسة في:

- 1- حجم العينة المختارة عبارة عن عينة عشوائية بسيطة ضمن شروط محددة لإختيار العينة.
- 2- قلة المراجع والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، وخاصة في مجال التأمين.
- 3- تم اختيار العينات التي تعمل في مجالي التأمينات العامة على الحوادث والتأمينات على الحياة.
- 4- عدم انسجام جميع شركات التأمين في بعض الدوائر والأقسام.

خصائص عينة الدراسة

تشمل العينة الخصائص التالية: جنسية الشركة، نوع الملكية، طبيعة النشاط الممارس والفترة الزمنية لعينة الدراسة، وتاريخ التأسيس ورأس المال لكل شركة لغاية 31/12/2014.

- أ- جنسية الشركة: جميع شركات التأمين المدروسة أردنية الجنسية.
- ب- نوع الملكية: جميع شركات التأمين المدروسة شركات مساهمة محدودة.
- ج- طبيعة النشاط التأميني الممارس: جميع شركات التأمين المدروسة تصدر وثائق التأمين (التأمين على الحياة والتأمينات العامة).
- د- الفترة الزمنية لعينة الدراسة: تم دراسة عينة الدراسة لغاية نهاية 31/12/2014.

أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات من مصادر ثانوية وأولية والخبرة الشخصية لدى الباحث في قطاع التأمين، كما يلي:

- أ- مصادر ثانوية، وتتكون من: المعلومات الجاهزة والمتوافرة في المكتبات من كتب ومراجع ودوريات ومقالات تدور حول موضوع الدراسة، ودراسات سابقة، وقد تم الاعتماد عليها في تحديد الإطار النظري للدراسة. والتقارير السنوية الصادرة عن شركات التأمين في الأردن. والتقارير الصادرة من الإتحاد الأردني لشركات التأمين وهيئة التأمين.
- ب- مصادر أولية: وتتمثل في استبانة يتم توزيعها على الأفراد العاملين في شركات التأمين الممثلين في عينة الدراسة، والمنحصرين في مدرء ورؤساء أقسام التأمين وعلى المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة (التي ذكرت سابقاً)، وتناولت الاستبانة كل أهداف البحث والتي تم تصميمها في ضوء البيانات الثانوية. لذلك سوف يتم توزيع (40) استبانة على الأفراد العاملين في شركات تأمين.
- عدد الاستبانات الموزعة (لدى الباحث) = 40
- عدد الإجابات عن الاستبانات (لدى الباحث) = 30
- عدد الاستبانات التي لم يستجيب عليها عينة الدراسة = 10
- ويتضح أن النسبة المئوية للاستجابة تساوي (75 = 40 ÷ 30 %).
- ج- الخبرة الشخصية في قطاع التأمين: خبرة الباحث الشخصية في شركات التأمين.

الأساليب الإحصائية

لتحليل بيانات الدراسة، اعتمد الباحث الأساليب الإحصائية والمؤشرات القياسية، وأهم الأساليب المستخدمة هي:

- أ- الإحصاء الوصفي، ومنها: الوسط الحسابي لبيان مدى أهمية فقرات الاستبانة عند أفراد العينة. والانحراف المعياري لبيان مدى اتفاق أفراد العينة وتقارب الإجابات. والنسبة المئوية لبيان درجة تأثير هذه العوامل.
- ب- الإحصاء الاستدلالي، ومنها: اختبار T-Test. وتحليل الإنحدار المتعدد.

ملاحظة: سيتم استخدام لتحليل البيانات (SPSS - Statistical Package for Social Sciences).

تحليل البيانات واختبار الفروض

يمثل هذا الجزء من الدراسة تحليل المتغيرات المستقلة والتابعة واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي: يمثل جدول (5-1) نتائج ثبات إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية بأسلوب (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي:

المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
إدارة الدخل	6	0,767
الإستمرارية	6	0,903
التلاعب بالدخل	6	0,914
الاستبيان	18	0,938

يلاحظ من الجدول رقم (5-1) أن مجالات استمرارية شركات التأمين الأردنية تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية، حيث بلغت للاستبيان ككل (0.938)، وبلغت قيمة الثبات بين (0.767) لمتغير إدارة الدخل و(0.903) لمتغير التابع الأول (الاستمرارية) وبلغت (0.914) للمتغير التابع الثاني (التلاعب بالدخل)، وتعتبر جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة، وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

أولاً - تحليل المتغيرات

1- تحليل المتغير المستقل الأول (إدارة الدخل)

يمثل جدول (5-2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور المعلومات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً:

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إدارة الدخل	3,37	0,87

يلاحظ من جدول (5-2) أن المتوسط الحسابي (3,37)، وانحرافات معيارية (0,87)، وفيما يلي تحليل لفقرات إدارة الدخل في جدول (5-3) للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مرتبة ترتيباً تنازلياً على النحو التالي:

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
4	إلى أي مدى يتم الالتزام بإعداد قوائم أرباح متوقعة بما يتفق وينسجم والمعايير الدولية	3,57	1,19	1
6	إلى أي مدى يتم الاهتمام بالدخل من قبل الإدارة دون التلاعب والتأثير على الأطراف الأخرى	3,57	1,28	2
1	إلى أي مدى يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية	3,53	1,20	3
5	إلى أي مدى تتصف المعلومات المحاسبية بالدقة والموثوقية والعدالة	3,33	1,30	4
2	إلى أي مدى يتم وضع الخطط المستقبلية لتحسين الربحية	3,23	1,33	5
3	إلى أي مدى يتم اعتماد التكنولوجيا في المحاسبة والتأمين في الشركة.	3,00	1,36	6
	إدارة الدخل	3,37	0,87	

يلاحظ من جدول (5-3) أن الفقرة رقم (4) التي تنص على «إلى أي مدى يتم الالتزام بإعداد قوائم أرباح متوقعة بما يتفق وينسجم والمعايير الدولية»، والفقرة رقم (6) التي تنص على «إلى أي مدى يتم الاهتمام بالدخل من قبل الإدارة دون التلاعب والتأثير على الأطراف الأخرى»، قد حققنا متوسط حسابي (3,57)، بينما حققت الفقرة رقم (3) التي تنص على «إلى أي مدى يتم اعتماد التكنولوجيا في المحاسبة والتأمين في الشركة»، المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3,00)، أما إجمالي الدرجة الكلية لمجال المتوسطات الحسابية فقد بلغ (3,37).

2- تحليل المتغير التابع الأول (الإستمرارية)

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في جدول (5-4) لفقرات مجال الإستمرارية مرتبة ترتيباً تنازلياً على النحو التالي:

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
4	إلى أي مدى تهتم الإدارة بالمحافظة على استمرارية وتطور الشركة	3,37	1,33	1
5	إلى أي مدى يتم توجده مراجعات دورية من جانب الإدارة للبيانات والتقارير المالية	3,23	1,33	2
6	إلى أي مدى يتم اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات المحاسبية وربطها بإدارة الدخل	3,23	1,17	2
2	إلى أي مدى تهتم إدارة الشركة بالانهيئات المالية التي تحصل لبعض الشركات الأخرى	3,10	1,32	4
3	إلى أي مدى تهتم الإدارة بزيادة حجم استثماراتها للمحافظة على استمرارية تدفق العوائد لديها	3,03	1,35	5
1	إلى أي مدى تهتم الإدارة في توزيع كشوفات الحسابات على جميع العملاء والوكلاء	2,97	1,27	6
	الإستمرارية	3,16	1,06	

يلاحظ من جدول (5-4) أن الفقرة رقم (4) التي تنص على «إلى أي مدى تهتم الإدارة بالمحافظة على استمرارية وتطور الشركة» قد حققت متوسط حسابي (3,37)، بينما حققت الفقرة رقم (1) التي تنص على «إلى أي مدى تهتم

الآارة في توزيع كشوفات الحسابات على جميع العملاء والوكلاء» المرتبة الأخيرة إذ تحققت بمتوسط حسابي (2.97)، وقد حققت الدرجة الكلية للمجال متوسطا حسابيا بقيمة (3.16).

3- تحليل المتغير التابع الثاني (التلاعب بالدخل)

يبين جدول (5-5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التلاعب بالدخل مرتبة ترتيباً تنازلياً على النحو التالي:

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	إلى أي مدى تتم المساءلة عن أخطاء المحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين من قبل الإدارة	3,63	1,27	1
5	إلى أي مدى يتم التعاون مع المدققين الداخليين والخارجيين حسب الأصول وقواعد المهنة	3,10	1,40	2
2	إلى أي مدى يتم الاهتمام بدقة الربحية من قبل الإدارة دون التلاعب والتأثير على الأطراف الأخرى	3,03	1,10	3
6	إلى أي مدى يتم الحكم على دقة البيانات الخاصة بالربحية في الشركة	3,03	1,35	3
4	إلى أي مدى تتم الاهتمام بتغير نسبة الأرباح على فترات السنوات المالية	3,00	1,51	5
3	إلى أي مدى يوجد التزام مهني من قبل المحاسبين في عمليات المراقبة على البيانات المالية وغير المالية	2,96	1,35	6
	التلاعب بالدخل	3,13	1,12	

لاحظ من جدول (5-5) أن الفقرة رقم (1) التي تنص على «إلى أي مدى تتم المساءلة عن أخطاء المحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين من قبل الإدارة»، حققت متوسط حسابي (3.63)، بينما حققت الفقرة رقم (3) التي تنص على «إلى أي مدى يوجد التزام مهني من قبل المحاسبين في عمليات المراقبة على البيانات المالية وغير المالية»، المرتبة الأخيرة إذ تحققت بمتوسط حسابي (2.96)، وقد حققت الدرجة الكلية للمجال متوسطا حسابيا بقيمة (3.13).

ثانياً - اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية.

لاختبار هذه لفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، ويوضح جدول (5-6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية وعلى النحو التالي:

المتغير المستقل	r	R2	f	Sig f	β_0	β	t	Sig t
إدارة الدخل	0,621	0,386	17,59	0,000	0,590	0,761	4,19	*0,000

الفرضية الثانية

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية.

لاختبار هذه لفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، ويوضح جدول (5-7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أثر إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية وعلى النحو التالي:

المتغير المستقل	r	R2	f	Sig f	β_0	β	t	Sig t
إدارة الدخل	0,578	0,335	14,08	0,001	0,617	0,744	3,75	*0,001

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد تحليل نتائج بيانات عينة الدراسة واختبار فرضياتها، يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- 1- تم توزيع (40) استبانة على عينة الدراسة، حيث تم الاستجابة على (30) فقط من مجموع الاستبانات الموزعة، وكان غالبية المستجيبين ذكور، حيث بلغ عدد المستجيبين (25) من الذكور و(5) من الإناث.
- 2- كان متوسط سنوات الخبرة العملية للمستجيبين على الاستبانة من (10 – 5 سنوات).
- 3- كانت جميع المؤهلات العلمية للمستجيبين من حملة الشهادة الجامعية الأولى، وثلاثة من حملة الماجستير.
- 4- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (للفرضية الأولى) لتأثير إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (0.621)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة والبالغة (17.59) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (5%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية
- 5- وتبين قيم المعامل (β) أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية في نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه، حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.761).
- 6- كما تبين قيمة (t) الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه، وحيث إن قيم مستوى الدلالة البالغ (0.000) لمتغير إدارة الدخل كانت أقل من (5%)، فإن قيم المعاملات التي تم التوصل إليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.
- 7- وتشير قيم (R2) إلى نسبة تباين المتغير التابع، والذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (38.6%)، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع.
- 8- وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة، أي هناك أثر لإدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية.
- 9- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية (للفرضية الثانية) لتأثير إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (0.617)، وتعتبر هذه القيمة لها دلالة إحصائية، وذلك لأن قيمة (f) المحسوبة والبالغة (14.08) لها دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.001)، وهو أقل من (5%)، وتشير هذه النتيجة إلى أثر إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية.
- 10- وتبين قيم المعامل (β) أثر إدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية في نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه، حيث بلغت قيمة هذا التأثير (0.744).
- 11- كما تبين قيمة (t) الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه، وحيث إن قيم مستوى الدلالة البالغ (0.001) لمتغير إدارة الدخل كانت أقل من (5%)، فإن قيم المعاملات التي تم التوصل إليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.
- 12- وتشير قيم (R2) إلى نسبة تباين المتغير التابع، والذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (33.5%)، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع.
- 13- وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هناك أثر لإدارة الدخل على التلاعب بالدخل في شركات التأمين الأردنية.
- 14- تؤثر إدارة الدخل على مصداقية المعلومات المالية والمحاسبية، وتؤثر على صدق البيانات المقدمة للأطراف ذات العلاقة بالشركة.
- 15- تعتمد بعض الشركات إلى التلاعب بأرقام الربحية للحفاظ على قيمة السهم في الأسواق المالية واستمرارية ارتفاع قيمة الأسهم.

- 16- انهيار العديد من الشركات بسبب التلاعب في الأرقام الربحية وتضليل الأطراف ذات العلاقة.
17- قلة المصداقية لبعض الشركات بسبب الإفلاس المالي المفاجئ للشركات الكبرى.

التوصيات

- بعد تحليل فرضيات الدراسة المتعلقة بأثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية، وعلاقتها بالتلاعب بالدخل، يرى الباحث أنه من الضروري أن يتكافل جهد جميع الموظفين داخل شركات التأمين لكي يحافظوا على استمرارية الشركة بعيداً عن التلاعب بقيم الدخل، ولتحقيق هذه الأمور يوصي الباحث بما يلي:
- 1- ضرورة زيادة الاهتمام بموضوع إدارة الدخل وربطها باستمرارية الشركات، مع زيادة الاهتمام باستمرارية العاملين في الشركات للحفاظ على خبراتهم العملية والمهنية.
 - 2- البحث عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الانهيار المفاجئ للشركات، رغم ارتفاع نسبة الربحية.
 - 3- زيادة الاهتمام بالرقابة على الشركات مع تأسيس نظام رقابة داخلي قوي مرتبط برئيس مجلس الإدارة.
 - 4- زيادة الاهتمام بالحاكمة المؤسسية للحفاظ على استمرارية الشركة.
 - 5- ضرورة توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات اللاحقة، بحيث لا يقتصر على قطاع التأمين فقط، بل يتعدى ذلك القطاعات الأخرى ليشمل (القطاع الصناعي، والجامعات، والفنادق، والمستشفيات، والقطاع السياحي، وقطاع الاتصالات، وقطاعات أخرى).
 - 6- رفع مستوى المهني للعاملين في الشركات، مع تحفيزهم بأهمية أخلاقيات المهنة لدى جميع العاملين في القطاع المالي والمحاسبي والقطاعات الأخرى.
 - 7- ضرورة توزيع منشورات ودوريات في الجامعات والكليات والمعاهد وجميع القطاعات الأخرى، تؤكد على أهمية إدارة الدخل في مجال استمرارية الشركات.
 - 8- على الشركات أن تهتم بالأبحاث والاستبانات المقدمة من الباحثين.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- آل عباس، محمد. (2007). «التغيير المالي والقوائم ربع السنوية»، *المجلة الاقتصادية، السعودية، العدد* // http://www.google.com(on-line)- 5160.
- الاتحاد الأردني لشركات التأمين. (1984). *دليل مجموعة وأنظمة وتعليمات واتفاقيات التأمين في الأردن: التقرير السنوي*، عمان، الأردن.
- الاتحاد الأردني لشركات التأمين. (1994-1997). *تقرير سوق التأمين الأردني*. عمان، الأردن: دائرة الدراسات والتطوير.
- الاتحاد الأردني لشركات التأمين. (2009-2014). *تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية: التقرير السنوي*. عمان، الأردن.
- الاتحاد الأردني لشركات التأمين. (2009 - 2014). *التقرير السنوي*. عمان، الأردن: دائرة الدراسات والتطوير.
- الزبيدي، حمزة محمود. (2000). *التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- السهلي، محمد. (2007). «شركات القطاع الزراعي الأكثر تلعباً بالأرباح»، *المجلة الاقتصادية، السعودية، العدد* 5159. http://www.google.com(on-line).
- الشريف، إقبال عدنان؛ عماد محمد أبو عجيلة. (2008). «العلاقة بين جودة الأرباح والحوكمة المؤسسية»، بحث غير منشور في بورصة عمان، الأردن، (جامعة القدس، فلسطين؛ وجامعة السابع من إبريل، ليبيا).
- القشي، ظاهر شاهر. (2009). «انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة»، *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية والإدارية، عمان: الأردن، جامعة الإسراء الخاصة*. http://www.google.com (on-line).
- المومني، محمد عبد الله. (2006). «تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- تيليكوم، اكسيوم. (2007). *فضائح مالية لشركات عالمية، مركز سوبر سعودي المالي* (fahad@supersaudi.com) (http://www.google.com(on-line)).
- حماد، تامر. (2007). «590 مليون دينار أرباح غير محققة، مهددة بالتبخر كلياً أو جزئياً مع هبوط السوق»، *مجلة القبس الكويتية، العدد* - http://www.google.com (on-line) 12388.
- حماد، طارق عبد العال. (2000). *التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل*. القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- حماد، طارق عبد العال. (2005). *حوكمة الشركات*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حمدان، مأمون توفيق؛ وحسين القاضي. (2000). *المحاسبة الدولية*. عمان، الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع.
- علقم، محمد أحمد. (2005). «تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنه في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة. عمان، الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- نور، عبد الناصر إبراهيم؛ إيهاب نظمي إبراهيم. (2011). *المحاسبة المتوسطة*. عمان، الأردن: دار المسيرة.

- AASB, Australian Accounting Standards Board. (2004). "Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements", (on-line). **Available: <http://www.yahoo.com>. *Australian Government, (Australia)*.**
- Alali, Fatima. (2005/Apr). "Earnings Management and Capital Ratio Management by Different Types of Bank^s Before and After SFAS No 114", (on-line). 66 (10) Available: <http://wwwlib.um.com/dissertation>. PhD. ***Dissertation, Rutgers the State of University, New Jersey - (USA)***.
- Beresfer, D. R. and N. Jr C. Katzenbach. (2003). ***Report of Investigation By the Special of Investigation Committee of the Doard of Arectors of Worldcom, INC***, (on-line). Available: <http://www.yahoo.com>. Counsel Wilmer, Cutler & Pickering, Accounting Advisors - Pricewaterhouse Coopers LLP, (USA).
- Gaa, James. and Paul Dunmore. (2007). "The Ethics of Earnings Management", (on-line). Available: (EBSCO), <http://www.eppent.com>. ***Chartered Accountants Journal***; Sep., Vol. 86 Issue 8, p. 60-62,3p, (Canada).
- Greenfield, Alfred C. Jr. (2005/Nov), "Introducing an Ethical Dimension into the Earnings Management Decisions", (on-line). 66 (5) Available: <http://wwwlib.um.com/dissertation>. ***PhD. Dissertation, Virginia Commonwealth University, (USA)***.
- Gunny, Katherine Ann. (2005-2006/Feb.). "***What are Consequences of Real Earnings Management?***", (on-line). 66 (8) Available: <http://wwwlib.um.com/dissertation>. PhD. Dissertation, University of California, Berkeley, (USA).
- Healy, P. M. and K. G. Palepu. (2003). "The Fall of Enron", (on-line). **Available: <http://www.yahoo.com>. *Business Administration, Harvard Business School, (USA)***.
- Healy, Paul M. and James M. Wahlen. (1999). "A Review of the Earning Management Literature and its Implications for Standard Setting", (on-line). **Available: <http://www.google.com>. *Harvard Business School (Boston), Kelley School of Business (Indiana University), (USA)***.
- Hochberg and V. A. Yael. (2004). ***Information in Time-Series Dynamics of Earnings Management: Evidence from Insider Trading and Firm Returns***, (on-line). Available: <http://www.google.com>. Cornell University, (New York-USA).
- Hsieh, Pei-Gin. (2005/Jun), "Analyst Forecast Error: Evidence from Restated Earnings and Analyst Affiliation", (on-line). 65 (12) Available: <http://wwwlib.um.com/dissertation>. ***PhD. Dissertation, Case Western Reserve University, New Jersey - (USA)***.
- Hui, Kai Wai. and Guochang Zhang. (2006). "Issuing Management Forecasts Concurrently with Earnings Releases to Signal Earnings Quality", (on-line). **Available: <http://www.google.com>. *Department of Accounting: Hong Kong University, (Hong Kong -China)***.
- Ibrahim, Salma S. (2005). "An Alternative Measure to Detect International Earnings Management Through Discretionary", (on-line). Nov. 66 (5) Available: <http://wwwlib.um.com/dissertation>. ***PhD. Dissertation, University of Maryland, College Park, (USA)***.
- Jacob, J. and B. N. Jorgensen. (2005). "Earnings Management and Accounting Income Aggregation", (on-line). **Available: <http://www.google.com>. *University of Colorado at Boulder, and Columbia University, (USA)***.
- Kepsu, Mikko. (2005). "Earnings Management: Theory vs. Practice. Evidence from Finland", (on-line). **Available: <http://www.google.com>. *Turku School of Economics and Business Administration, (Finland)***.
- Krishnan, Gopal V. and Linda M. Parsons. (2006). "Getting to the Bottomline: An Exploration of Gender and

- Earnings Quality", (on-line). Available: <http://www.ssrn.com>. George Mason University, (USA).
- Kroger, John R. (2004). "Enron, Fraud Securities Reform: An Enron Prosecutor's Perspective", (on-line). Dec., Available: <http://www.ssrn.com>. University of Colorado Law Review, (USA).
 - Poll, H. M. (2004). "Working Paper Series: The Role of Book Entries in Income Smoothing and Big Baths", (on-line). Available: <http://www.google.com>. University of Pretoria, (South Africa).
 - Rejda, George E. (2001). *Principle of Risk Management and Insurance*. 7th ed., Pearson Education, (USA).
 - Schroeder, Richard G. and Myrtle Clark. (1998). *Accounting Theory*. 6th ed., John Wiley & Sons, Inc., New York, (USA).
 - Securities Depository Center, (on-line). Available: <http://www.sdc.com.jo>. Amman - Jordan.
 - Spohr, Jones. (2005). Essays on Earnings Management. (on-line). Available: <http://www.google.com>. *Publications the Swedish School of Economics and Business Administration*, (Finland).
 - Tucker, Jennifer W. and Paul A. Zarowin. (2003). "Does Income Smoothing Improve Earnings Informativess2", (on-line). Available: <http://www.yahoo.com>. University of Florida, New York University, (USA).
 - McKee, Thomas E. (2005). *Earnings Management*. 1/ E, East Tennessee State University: Thomson Learning Academic Resource Center, (USA).

The Impact of the Earnings Management on Continuity Jordanian Insurance Companies

Dr. Ayman Saleh Mustafa Harb

Assistant Professor - Accounting Department
College of Economics & Administrative Sciences
Zarqa University
Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of the earnings management on continuity Jordanian insurance companies, through the following objectives: (1) Determine the effect of earnings management on the continuity of Jordanian insurance companies. (2) Determine the effect of earnings management to manipulate earnings in the Jordanian insurance companies.

To achieve these goals, the researcher designed a questionnaire consisting of (18) items, were distributed to the study population consisting of the Jordanian insurance companies, and the (10) an insurance company with the end of 2014, note that the study where there is no option for a sample of the community, Fienh study included all members of society, and represented the unit of analysis to individuals working in the accounting departments (financial and accountants managers), circles and other sections (marine, fire and general accident, life and health, and cars) in the insurance sector with the end of 2014, with the distribution of (40) to identify the individuals working in these departments and sections.

I have been using several statistical methods in paragraphs resolution analysis operations, including the characteristics of the study sample analysis, and analysis of simple linear regression and matrix, was conducted test (t).

Some of the most important results of this study include: -

- 1- There is a statistically significant effect (first hypothesis) to the effect of earnings management on the continuity of the Jordanian insurance companies, reaching the relationship between two variables value (0.621), and considered this value was statistically significant, because the value ((f calculated the (17:59) its significance the level of statistical significance (0.000), which is less than (5%), and indicate this result to impact on the continuity of income management Jordanian insurance companies.
- 2- There is a statistically significant effect (for the second hypothesis) to the effect of income management to manipulate earnings in the Jordanian insurance companies, reaching the relationship between two variables value (0.617), and considered this value was statistically significant, because the value (f) calculated the (14:08) a statistically significant level of significance (0.001), which is less than (5%), and indicate this result to the impact of earnings management to manipulate earnings in the Jordanian insurance companies.

One of the most important recommendations proposed by the researcher in this study, the need for increased attention to the issue of earnings and linked to the continuity of the management companies in the insurance sectors and other sectors in all universities, colleges and institutes, with greater attention to references and periodicals on the subject of future research.

